



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بيان صادر عن وفد من منظمات المجتمع المدني العربي

بعد زيارة مدافعة الى الاتحاد الأوروبي

بروكسيل 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

قام وفد من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بزيارة الى بروكسل بين الرابع والثامن من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2013، حيث التقى بفاعليات في المفوضية الأوروبية وفي البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية الأوروبية والمتوسطة والمجتمع المدني الأوروبي. وقد ركز الوفد على خمس قضايا أساسية شكلت محور اللقاءات وجلسات الاستماع في البرلمان الأوروبي وكذلك في المنتدى الذي نظمه خلال الزيارة بمشاركة منظمات المجتمع المدني الأوروبي وممثلين عن المفوضية والبنك الأوروبي للاستثمار:

- 1) العلاقة الأوروبية العربية في المجال السياسي لاسيما فيما يتعلق بتحديات الانتقال الديمقراطي التي تواجهها بعض دول وشعوب المنطقة وتحديدا في مصر وسوريا.
 - 2) العلاقة الأوروبية العربية في المجال الاقتصادي و لاسيما في مجال العلاقات التجارية والمفاوضات التي انطلقت مع المغرب حول اتفاقيات التجارة الحرة المعمقة والشاملة.
 - 3) السياسة الأوروبية الخاصة بالمساعدات الخارجية والعلاقة مع المجتمع المدني.
 - 4) القضايا المتعلقة بالأمن والسلام في المنطقة.
 - 5) الهجرة وحركة المواطنين بين ضفتي المتوسط.
- وفي ختام الزيارة صدر عن الوفد البيان التالي:

اولا: استجابة الاتحاد الأوروبي للتحويلات الديمقراطية في المنطقة العربية:

في سياق تفاعله مع التغييرات الجارية في المنطقة العربية، قام الاتحاد الأوروبي بنقد سياساته السابقة التي غضت النظر عن التعامل مع الأنظمة الاستبدادية والقمعية وضحت بقيم الحرية والديمقراطية في سبيل المحافظة على الأمن والاستقرار ومصادر الطاقة، وأطلق بالفعل مجموعة من المبادرات لدعم التحويلات، ولكنه لم يؤسس لرؤية استراتيجية جديدة تعيد صياغة علاقته مع الدول العربية، خاصة تلك التي مرت ولا تزال بتحويلات ذات منحى ثوري، حيث استمر التعاون بنفس النسق والآليات مع الأنظمة القائمة في البلدان التي لم تشهد ثورات. وقد انعكس غياب الرؤية المتناسقة والشاملة في الاستجابة البيئية من قبل الاتحاد الأوروبي على المجريات والتحويلات السريعة في مصر، وأدى الى حالة من التردد في بناء موقف مبني على حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية الصحيحة وتوفير الدعم لبناء حوار وطني شامل في مواجهة الانقسامات العميقة في هذا البلد. كما ظهر ضعف الاتحاد الأوروبي في عدم قدرته على المساهمة في تحقيق تسوية سياسية في سوريا بعد مرور سنتين من العنف المتصاعد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان من قبل النظام وبعض الجماعات المسلحة المعروفة بتطرفها في هذا الصراع الدامي.

ثانيا: في السياسات الاقتصادية والنموذج التنموي تجاه البلدان العربية:

اظهرت الثورات العربية أن النماذج الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية، والموجهة والمدعومة من طرف الاتحاد الأوروبي، فشلت في اطلاق عملية التنمية وتعزيز واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من اقرار الاتحاد الأوروبي بهذا، الا ان السياسات الأوروبية بعد الثورات تشكلت مرجعيتها في اطار شراكة دوفيل، وتناغمت تماما مع سياسات المؤسسات المالية الدولية القائمة على ترويج المزيد من تحرير التجارة والتمويل والخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك التقشف على صعيد الموازنة العامة للدولة.

وبدأ الاتحاد الأوروبي يدعو الى اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة كأداة للنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمار، دون اجراء أو إتمام تقييم حقيقي للأثر التنموي للاتفاقيات التجارية السابقة، مع وجود محاذير مرتبطة بالقطاعات التي يتم التفاوض على تحريرها. فتحرير الخدمات قد يشكل خطرا على حق المواطن في الحصول على الخدمات الأساسية من تعليم أو صحة أو مياه. كما أن تحرير المشتريات العمومية يشكل منافسة للإنتاج الوطني في قطاع حيوي في البلدان العربية. وحماية المستثمر الأجنبي وفق الشروط المتعارف عليها من شأنها أن تقوض المساحة السياسية المتاحة للحكومات لتوجيه الاستثمارات بما يخدم مصالح القطاعات الإنتاجية الوطنية. وعلى الرغم من هذه المحاذير يقوم الاتحاد الأوروبي بتقييمات أثر الاستدامة بشكل متسرع ، مستخدما معايير كمية ومجتزأة لقياس وتقييم الأثر ودون اجراء مشاورات شاملة مع الجهات المعنية. وللتسريع في تنفيذ الأجندة التجارية الأوروبية يستخدم الاتحاد الأوروبي المؤسسات المالية والمساعدات للضغط على الحكومات للموافقة على الحزمة المعروضة من مساعدات واتفاقيات تجارية مما يقوض قدرتها على التفاوض وصيانة الأولويات الاقتصادية الوطنية.

في السياق نفسه، تنحى سياسات الاتحاد الأوروبي نحو دعم القطاع الخاص ، وتوفير الحماية له على اعتبار ان هذا القطاع هو الرافعة الأساسية للنمو ولخلق فرص العمل. ويتبين ذلك بشكل جلي من خلال مشاريع البنوك الأوروبية التي تركز معظم استثماراتها على الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع ما تمثله هذه المشاريع من ديون مستقبلية على الموازنات الوطنية. وتعمل المفوضية الأوروبية مع المؤسسات المالية على تعزيز آليات دمج (Blending) بين المساعدات التنموية والاستثمارات الخاصة ، علما أن النتائج التنموية لمثل هذه العملية قد لا يكون لها انعكاسات ايجابية على التنمية. كما انها تقوض الملكية (Ownership) الوطنية للدول النامية في حين أن هذا يعتبر شرطا اساسيا في أي جهد تنموي يرمي الى تأمين الاولويات على الصعيد الوطني.

ثالثا: في العلاقة مع المجتمع المدني:

على الرغم من الخطوات الايجابية التي اتخذت من قبل المفوضية الأوروبية لتوسيع مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات، وفي التشاور من اجل تطوير العلاقات الأوروبية المتوسطة، لا زال هناك الكثير من الجهد لتفعيل هذه المشاركة وفعالها. فتعدد الآليات لا يعني بالضرورة نجاعة في الدور ولكنه قد يؤدي الى تشتيت الجهود والامكانيات، بالإضافة الى ان الآليات لا زالت تقتصر الى حد بعيد على اختيار المنظمات الشريكة او القريبة من الاتحاد الأوروبي او من الحكومات العربية من دون ان تتوسع دائرة العلاقات لتشمل المزيد من المؤسسات المستقلة. كما وان آليات الوصول الى التمويل لا زالت معقدة وغير متاحة للمؤسسات القادرة على التعامل مع التحديات الادارية واللوجستية المقترحة. واخيرا فان المشاورات تقتصر على العلاقة مع الآليات البيروقراطية في المفوضية من دون ان يعني ذلك القدرة على الوصول الى مراكز صنع القرار الحقيقية على المستوى الوزاري والسياسي. ان مشاركة المجتمع المدني تساهم في دفع الآليات الضامنة لتحقيق انتقال ديمقراطي أقل كلفة الى جانب التقيد بقيم حقوق الانسان على المستويين التشريعي والممارسي. كما تكمن أهمية مد الجسور مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية وبالأخص في دول ما يسمى في "الربيع العربي" في توفير المناخ الملائم للانتقال السياسي وتصويب العلاقات بما يضمن مصالح مختلف الاطراف، وعدم تكرار أخطاء المرحلة الماضية التي كان من أبرزها اكتفاء الاتحاد الأوروبي بالتشاور والتعاون مع الجهات الحكومية والامتناع عن التفاعل مع المنظمات المستقلة في الحركات الاجتماعية. وقد تغير هذا الوضع بشكل واضح بعد أن فرض المجتمع المدني نفسه، ولم يعد بالإمكان القفز على هذا المعطى الحيوي.

رابعا : في مجال الهجرة وانتقال المواطنين:

لا زالت تعترى مسألة حركة المواطنين والهجرة بأشكالها المختلفة الكثير من الاشكاليات التي تعيق القدرة على التنقل بين الضفتين. وقد أتت الاحداث الاخيرة التي تمثلت بغرق عشرات المواطنين المهاجرين من شمال افريقيا ومن الدول التي تشهد نزاعات مسلحة لاسيما في سوريا طلبا للماوى الامن، لتؤكد على خطورة هذا الجانب في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

وكان لا بد من التركيز على أن التعاطي الامني مع هذه المسألة لا يعالج التحديات ، لا بل يزيد في تعقيدها بحيث لا يجوز ان تتحول الدول الشريكة في جنوب المتوسط الى حرس للحدود الاوروبية. لذلك يجب مقارنة هذا التحدي من زاوية حقوق الانسان، حيث ان تحقيق التكامل بالمقاربة الحقوقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية من شأنه المساهمة في معالجة هذا الخلل الكبير في العلاقات العربية الاوروبية. فالعيش بكرامة حيث تصان الحقوق في المشاركة السياسية الفاعلة ويجاد فرص العمل اللائق وتحقيق المساواة من شأنه أن يخفف من الرغبة في الهجرة الى الشمال، علما أن معظم الدول الاوروبية تواجه أزمات مالية واقتصادية وتناقص حاد في فرص العمل مما يزيد الأمر سوءا، ويجعله اكثر الحاحا للبحث عن سياسات بديلة وإجراءات عاجلة.

ومن جهة ثانية، فان النظر في تسهيل الحصول على تأشيرة الدخول الى اوروبا للعمل أو للدراسة أو في مجال التبادل الثقافي بات مسألة ضرورية ، كما ان تخفيض تكلفة الحصول على التأشيرة يساهم في تعزيز اواصر العلاقات والشراكة ويساهم في التخفيف من التحديات التي تعترى العلاقات الاوروبية العربية

خامسا: الصراع العربي الاسرائيلي:

اتخذ الاتحاد الاوروبي خطوات ايجابية لجهة الإقرار بوجود انتهاكات اسرائيلية متواصلة، وكذلك عدم الاعتراف بالاحتلال للأراضي الفلسطينية خلف حدود العام 1967 من خلال إصدار المبادئ التوجيهية لتنفيذ لقرار مجلس وزراء الخارجية الأوروبي لمقاطعة البضائع والسلع الواردة من "الأطر القائمة" وراء حدود الـ67. إن هذه الخطوة الايجابية يجب أن تستكمل بالعمل من أجل إزالة الاحتلال ورفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، ووقف الاستيطان وتهويد القدس والعمل على احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لا سيما الحق في تقرير المصير. ان السلام العادل والشامل والمستدام لا يمكن ان يقوم إلا على أساس احترام حقوق الانسان وإزالة الاحتلال، لذلك يمكن للاتحاد الاوروبي الذي يركز في مبادئه وسياساته الى الديمقراطية والعدالة والحقوق والى اعلان برشلونة للعام 1995 حول قيام منطقة اوروبية متوسطة بعمها الامن والسلام أن يعمل على تطبيق التوصيات الصادرة عن البرلمان الاوروبي بتجميد الشراكة مع اسرائيل ما لم تلتزم بحقوق الانسان وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.